« تنويعات حول المعونات الأجنبية »

الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر

مدير المركز

لقد تزايدت درجة الاعتماد المتبادل بين الدول خاصة فى ظل العولمة التى تعنى في مفهومها الاقتصادى زيادة تأثر الاقتصاد المحلى لأى دولة بالاقتصاديات العالمية الأخرى، ولأنه توجد دول غنية ودول فقيرة، فإنه يوجد ضمن مقررات الاقتصاد الدولى ما يعرف بالمعونات الأجنبية التى تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية، ومصر من الدول المتلقية لهذه المعونات من عدة دول وجهات أهمها الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية العقد الثامن من القرن العشرين وفى الأيام الأخيرة فتح ملف المعونات الأجنبية لمصر بشكل واسع ودارت حوله الكثير من الأقاويل وتباينت ردود الأفعال حوله، وهو ملف يحوطه الكثير من الغموض ويتم فيه خلط الأوراق وتتعدد جوانبه الاقتصادية والسياسية وتكثر حوله الإشاعات، الأمر الذى أدى إلى ضبابية وتشويش أمام الرأى العام حوله، ومن هنا كان عقد هذه الندوة التى تهدف إلى تجلية الأمور حول هذه القضية، ودُعيت إليها معالى الوزيرة فايزة أبوالنجا المختصة بملف المعونات الأجنبية باعتبارها أقدر من يتناول هذا الموضوع وكشف جميع جوانبه، وحتى

لا تكـــون الرؤية أحادية لذلك تمت دعوة أستاذ اقتصادى مرموق هو الأســـتاذ الدكتور حاتم القرنشاوى، وصحفى قدير هو الأستاذ محمود المراغى للمشاركة فى الندوة.

ولأن موضوع الندوة وهو المعونات الأجنبية لـــه جوانب علمية تعتـــبر أساساً ضرورياً لفهمه وإدراكه، وأن المعونات الأجنبية لمصر وخاصـــة مـــن الولايـــات المتحدة الأمريكية يحوطها كما سبق القول الكثـــير مـــن الغموض وتكثر حولها الإشاعات، لذلك كله اسمحوا لى بالتقديم الموجز لهذا الموضوع والذى اخترت لـــه عنوان : «تنويعات حول المعونات الأجنبية» والذى أتناول فيه ما يلى:

أولاً: مفاهيم أساسية حول المعونات الأجنبية.

ثانياً: تاريخ وأهداف وآثار المعونات الأجنبية.

ثالـــثاً: المعونـــات الأجنبـــية والاقتصاد المصرى – البداية – الواقع والمستقبل – الآثار.

رابعاً: المعونات الأجنبية فى ميزان الإسلام.

وفيل يلى تفصيل ذلك

أولاً

مفاهيم أساسية حول المعونات الأجنبية

أ – **مفهوم المعونات الأجنبية:** هى تدفقات مالية وخدمية مقدمة من دولة إلى أخرى لا يقابلها تدفقات مالية مماثلة من الدول المتلقية لهـا، أى أنهـا بمثابة تحويلات، أو يقابلها تدفقات فى المستقبل ميسرة وبدون أعباء زائدة.

ب – **تصـنيف المعونـات:** تصـنف المعونـات إلـى عدة أصناف باعتبارات معينة منها ما يلى:

١ – **بحسب أسلوب دفعها:** وتنقسم إلى:

القسـم الأول: المنح والهبات: وهى تدفقات مالية وخدمية تمثل تحويلات من دولة إلى أخرى لا ترد.

القسـم الـثانى: القروض الميسرة: وهى تدفقات مالية من دولة إلـى أخـرى علـى أن تسددها الدولة المتلقية لها ولكن بشـروط ميسرة من أهمها أنها تكون بدون فائـدة (قرض حسن) أو بفائدة صغيرة حوالى ٢% فى العادة، إلى جانب وجود فترة سماح تصل إلى حوالى سبع سنوات يتم بعدها سـداد القـرض على أقساط فى آجال طويلة قد تصل إلى عشرين أو ثلاثين عامًا.

٢- **بحسب الهدف منها:** وتنقسم إلى:

القسم الأول: معونات اقتصادية، وتوجه لمساعدة الدولة المتلقية على رفع معدل التنمية بها أو لتخفيف أعباء المعيشة على المواطنين، ويوجد منها نوعان فرعيان هما:

النوع الأول: معونات للتنمية وتوجه للإنفاق على الاستثمارات فى البنية الأساسية فى الغالب.

النوع الثانى: برنامج الغذاء أو دعم السلع، عن طريق بيع الدولة الغنية بعض السلع الغذائية الضرورية للدولة الفقيرة بأسعار مخفضة حتى يمكن تقديمها للمواطنين فيها بسعر مناسب لدخولهم.

القسم الثانى: معونات أمنية أو عسكرية: وهى التى توجه لزيادة القوة العسكرية لدى الدولة المتلقية من أجل الحفاظ على أمنها، ويوجد منها نوعان فرعيان هما:

النوع الأول: الإنفاق على شراء السلاح.

النوع الثانى: المساعدة فى التثقيف والتدريب العسكرى لأفراد القوات المسلحة.

٣- **بحسب شكل التدفق المالى للمعونات،** وتنقسم إلى الأنواع التالية:

النوع الأول: فى شكل تدفق نقدى من العملة الأجنبية.

النوع الثانى: فى شكل سلع.

النوع الثالث: فى شكل خدمات مثـل التدريب والاستشارات والدراسات والتعليم وسائر أنواع الخدمات.

٤- **بحسب الاتصال المباشر**، وتنقسم إلى ما يلى:

القسـم الأول: معونات ثنائية، وتكون علاقة مباشرة بين الدولة المقدمة للمعونة وبين الدولة المتلقية لها.

القسـم الـثانى: معونات متعددة الأطراف: وتتم من خلال دفع الـدول الغنية مبلغ المعونة إلى إحدى المنظمات الدولية مـثـل مـنظمات الأمـم المـتحدة أو البنك الدولى أو صـندوق الـنقد الدولى والتى تتولى بدورها توزيع هذه المـبالغ إمـا فى صورة قروض ميسرة أو منح للدولة الفقيرة.

هـذه هـى صورة موجزة عن أنواع المعونات الدولية، وهنا نتساءل : متى بدأ تاريخ المعونات الأجنبية وما هى أهدافها؟ وآثارها؟ هذا ما سنحاول توضيحه فى الفقرة التالية.

ثانياً

تاريخ وأهداف وآثار المعونات الأجنبية

أ – تـــاريخ المعونات الأجنبية: يمكن القول إن تاريخ تقديم دولة معونات إلى دولة أخرى قديم منذ إنشاء الدول، ولكن الشكل التنظيمى المعاصـــر لهـــا بـــدأ بعـــد الحرب العالمية الثانية بالولايات المتحدة الأمريكـــية فيما يعرف «بمشروع مارشال» والذى قامت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بإعداد برنامج للمساعدة فى إعادة بناء وتنمية الدول الأوروبـــية الحلـــيفة الـــتى أصابتها الحرب بالدمار، وساهم مشروع مارشـــال فـــى اقناع الرئيس الأمريكى «ترومان» فى البدء بمشروع جديـــد أطلق عليه اسم «النقطة الرابعة» وذلك لمساعدة الدول الفقيرة على اجتياز حاجز التخلف وتمويل التنمية الاقتصادية بها، ثم تطورت الأحـــداث وبمناســـبة الحرب الكورية بدأ عام ١٩٥٠ العمل ببرنامج المعونـــات العســـكرية وتـــم ضـــم جميع برامج المعونات الخارجية الأمريكـــية عـــام ١٩٥١ تحت إدارة وكالة الدفاع المشترك، وفى عام ١٩٥٤م بدأ العمل ببرنامج الغذاء من أجل السلام بتقديم فائض الإنتاج الـــزراعى الأمـــريكى كإحدى صور المعونات الأجنبية، وأخيراً جاء الـــبرنامج الدولى للتدريب والتثقيف العسكرى عام ١٩٧٦م، وبعد أن تعافـــت دول أوروبا من الحرب العالمية الثانية وكذلك اليابان انضمت

مـــع الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها من الدول المقدمة للمعونات الخارجية.

وهكذا أصبح الوضع العالمى للمعونات الأجنبية كالآتى(*):

- دول مقدمة للمعونات الأجنبية	٢١ دولة
- دول متلقية للمعونات الأجنبية	١٨٥ دولة
- عدد دول العالم	٢٠٦ دولة

وتشـــكل الـــدول المقدمـــة للمعونات الخارجية لجنة اسمها لجنة مســـاعدة التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وتتكون هذه اللجنة من الدول التالية:

استراليا، والنمسا، وبلجيكا، وكندا، والدنمارك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانـــيا، ولكســـمبورج، وإيرلـــندا، وإيطالـــيا، والـــيابان، وهولندا،

(*) مـــن الجديـــر الإشارة إلى أن أغلب دول العالم تقدم معونات لدول أخرى ولكـــنها معونات بسيطة لا تجعلها فى عداد الدول التى تقدم المعونات نظراً لأنها تتلقى معونات أكبر من التى تقدمها. هذا إلى جانب الدول التى يقتصر تقـــديم المعونـــات فـــيها على دول شقيقة لها مثـــل معونات الدول العربية النفطـــية لبعض الدول العربية الفقيرة إما فى صورة معونات بنسبة بسيطة لا تذكر أو فى شكل قروض ميسرة من صناديق التمويل العربية.

ونيوزلـــندا، والـــنرويج، والـــبرتغال، وأسبانيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

وفـــيما يلـــى من أجل التوضيح بيان عن أكبر عشر دول مانحه مرتـــبة حسب أكبر مبلغ تقدمه (آخر بيانات متوفرة عام ١٩٩٧م من تقرير البنك الدولى عام ٢٠٠٠م بعنوان مؤشرات التنمية فى العالم):

	مليون دولار
الولايات المتحدة الأمريكية	٨٧٠٢
اليابان	٨٦٤٧
فرنسا	٤٦٨٠
ألمانيا	٣٧٣٠
هولندا	٢٢٦٣
المملكة المتحدة	٢٢٥٣
كندا	١٣٦٤
السويد	١١٤٥
الدنمارك	١١٣٣
النرويج	١٠٠٢
	٤٧١٣

دول مانحة أخرى (وهى الدول الأخرى الأعضاء

(فـــى لجنة المساعدات الدولية وهى: استراليا/ النمسا/ بلجيكا/ فنلندا/ إيرلندا/ إيطاليا/ نيوزلندا/ لكسمبورج/ البرتغال/ إسبانيا/ سويسرا).

أما المعونات متعددة الأطراف فهى تتم من خلال كل من: البنك الدولى للإنشاء والتعمير/ صندوق النقد الدولى/ بنوك التنمية الإقليمية/ الأمـــم المـــتحدة من خلال البرامج التالية: [برنامج الغذاء العالمى / بـــرنامج الأمـــم المـــتحدة للتنمـــية/ صـــندوق الأمم المتحدة للسكان/ اليونيســـيف وبـــرامج أخـــرى محددة]). وتبلغ المعونات التى تقدمها حوالى ٤٧,٨٣٤ مليون دولار (عام ١٩٩٧م).

وهـــنا نتســـاءل ما هى أهداف هذه المعونات ؟ هذا ما سنحاول توضيحه فى النقطة التالية:

ب – أهداف المعونات الأجنبية:

يمكـــن محاولـــة فهـــم هذه الأهداف مما هو منصوص عليه فى بـــرامجها الأساسية ومن تصريحات المسئولين عنها ومن واقعها الذى نشاهده:

فمـــن خلال الإطلاع على قانون برنامج المعونات الخارجية الأمريكى عام ١٩٤٦م نجد أنه حدد أهداف البرنامج كالآتى:

– تخفيف مظاهر الفقر بين غالبية فقراء العالم.

- مساعدة الدول النامية على تحقيق نمو اقتصادى ذاتى وتوزيع فوائده بين أبناء الشعب بشكل عادل.
- تشجيع عمليات النمو والتحول الداخلية التى من شأنها ضمان الحقوق المدنية والاقتصادية لكل أفراد المجتمع.
- تحقيق تكامل اقتصاديات الدول النامية ضمن نظام اقتصادى عالمى مفتوح وعادل.

ومن هذا نجد أن أهداف المعونات تتركز فى الجوانب الاقتصادية ومن منظور إنسانى، إلا أن الأحداث التالية تبين أن المعونات لها أهداف سياسية أبعد من ذلك فهى كانت أحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية والسوفييتية لمحاربة نفوذ كل منهما فى إطار الحرب الباردة التى كانت دائرة بينهما والتى امتدت إلى حرب عسكرية فى بعض المناطق بين حلفاء أمريكا والاتحاد السوفيتى مثل الحرب الكورية والفيتنامية والتى على أثرها تم وضع برنامج المعونات العسكرية، وهذا ما وضحه جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى السابق أثناء شهادته حول ميزانية برنامج المعونات الخارجية فى بيان الأهداف بأنها ما يلى:

- دعم عملية السلام فى الشرق الأوسط.
- تقوية تحالفات أمريكا العسكرية وعلاقات التعاون مع أصدقائها.

- المساعدة على تحقيق الاستقرار السياسى فى أمريكا الوسطى.
- دعم القوى الديمقراطية وبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى مختلف الدول المستفيدة.

وبذلك غلب الهدف السياسى والعسكرى على الهدف الاقتصادى، كما يتضح أن الدول المانحة لها أهداف ذاتية من منح المعونات، وهذا أمر لا غبار عليه لأن المعونات يجب أن تفيد كلا الطرفين وهذا ما سنوضحه فى النقطة التالية.

جـ- آثار المعونات الأجنبية:

١- الآثار على الدول المانحة: وتتمثل فى آثار اقتصادية منها تشغيل اقتصادياتها نظراً لما تتضمنه شروط المعونات من شراء مستلزمات بمبلغ المعونة من الدولة المانحة واستخدام خبراء ومستشارين منها، وآثار سياسية منها توسيع وتقوية نفوذها لدى الدول المتلقية للمعونات وتضييق شقة الخلاف بينهما فى المسائل الدولية، وآثار أمنية للمحافظة على مصالح الدول المانحة فى الدول المتلقية.

٢- الآثار على الدول المتلقية للمعونة وتتمثل فى الآتى:

- وضع قوة شرائية إضافية في يد الدولة حتى تستطيع تدبير احتياجاتها.

- زيادة مواردها من النقد الأجنبى.
- تحسين مركز ميزان المدفوعات.
- التوسع النقدى الداخلى مما يزيد من الطلب الكلى ويقلل الركود والعوامل الانكماشية
- تزيد من عرض السلع بما يعمل على عدم ارتفاع الأسعار وبالتالى الإسهام فى تخفيف أعباء المعيشة.
- سد الفجوة التمويلية بين احتياجات الدولة الاستثمارية وبين المدخرات المحلية.
- نقل التكنولوجيا.
- زيادة قوة الردع العسكرى بما يساهم فى تحقيق الأمن.

وهذه جميعها آثار إيجابية لا ينقص منها إلا غلبة النفوذ السياسي للدولة المانحة واحتمال التأثير على القرار السياسى فى الدولة المتلقية بما ليس فى صالحها، إلى جانب الإحساس بالدونية وهو الشىء النفسى الطبيعى لمن يتلقى معونات من الغير، هذا فضلاً على تعرض الدول المتلقية لتأثيرات غير مرغوب فيها إذا حدث خلاف سياسى بينها وبين الدول المانحة أو قررت هذه الدول وقف أو تخفيض المعونة والتى قد تمثل عنصراً هاماً من عناصر الاقتصاد فى الدولة المتلقية للمعونات.

هــذا بــيان موجــز حول المعونات الأجنبية، فما هو موقف الاقتصاد المصرى منها؟

هذا ما سنتعرف عليه فى الفقرة التالية:

ثالثاً

المعونات الأجنبية والاقتصاد المصرى

أ – البداية: لقد مضى الوقت الذى كانت فيه مصر من الدول المانحة للمعونات لأشقائها من الدول العربية والإفريقية وجاء الوقت الذى بدأت فيه مصر تتلقى المعونات منذ ربع قرن وتحديداً منذ توقيع معاهدة كامب ديڤيد التى تعهدت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بدفع معونات لكل من إسرائيل ومصر من أجل نجاح مسيرة السلام حيث تقرر أن تحصل مصر سنوياً على ٨٥٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية، و ١٢٠٠ مليون دولار مساعدات عسكرية وشاركت دول أخرى الولايات المتحدة فى تقديم المعونات الأجنبية لمصر وأصبح الوضع الآن لهذه المعونات كالآتى:

ب – الواقع: تتلقى مصر معونات من عدد من الدول تختلف البيانات المنشورة عنها ومن باب التوضيح فقط نشير إلى مصادر هذه المعونات حسب بيانات تقرير البنك الدولى عام ١٩٩٧م (خاص بالمعونات الاقتصادية).

الجهة المانحة	المبلغ بملايين الدولارات
المعونات الثنائية	
الولايات المتحدة الأمريكية	٨١٠
فرنسا	٣٠٨
ألمانيا	١١١,٩
اليابان	٨٥,٣
الدنمارك	٣٢,١
هولندا	٢٤,١
كندا	١٤,٧
المملكة المتحدة	١٢,٢
النرويج	١,٦
السويد	١,١
دول أخرى	٦٩,٨
	١٤٧٠,٨
المعونات من المنظمات الدولية	١٠,٣
الإجمالى	١٤٨١,١

وتعتـبر مصـر ثانى أكبر دولة متلقية للمعونة من الولايات المـتحدة الأمريكـية بعد إسرائيل حيث تحصل على ٩% من إجمالى

المعونـــات الأمريكية بينما تتلقى إسرائيل ١٣% منها، والتى بدأت كما سبق القول عام ١٩٧٩ بواقع ٨٥٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية، ١٢٠٠ مليـون دولار مســاعدات عسكرية بجانب برنامج دعم السلع الذى استخدمته مصر لاستيراد القمح من أمريكا، ومنذ عام ١٩٩٩ بدأ تطبـيق بـــرنامج خفض المعونات الأمريكية بواقع ٥% من المعونة الاقتصـــادية ســـنوياً، وقـــد بلـــغ ما حصلت عليه مصر من معونات أمريكـــية منذ بدايتها وحتى الآن ٢٤,٧ مليار دولار ردّت منها حوالى ١٠,٦ مليار دولار للولايات المتحدة فى صورة ثمن السلع فى برنامج دعـــم الاستيراد السلعى وخاصة القمح، وهذا الواقع لن يستمر فى ظل خفـــض المعونـــات فـــى المستقبل، وهنا نتساءل ماذا أدت المعونات للاقتصاد المصرى؟ هذا ما سنتعرف عليه فى النقطة التالية:

جـــ- آثـــار المعونـــات الأجنبية على الاقتصاد المصرى: لقد أدت المعونات الأجنبية إلى عدة آثار إيجابية نذكر منها ما يلى:

١- الإســـهام فى سد الثغرة التمويلية اللازمة للاستثمار المحلى، حيـــث يعانى الاقتصاد المصرى من فجوة تمويلية تتمثل فى عجـــز المدخرات المحلـــية عن تمويل الاستثمارات المحلية المطلوبة فبينما تبلغ المدخرات المحلية ما بين ١٤%، ١٦% مـــن الـــناتج المحلـــى الإجمـــالى فإن المطلوب وهو المعدل

العـــالمى نســـبة ٢٣% مـــن الناتج المحلى الإجمالى للدولة وبالـــتالى توجـــد فجوة تمويلية تبلغ ما بين ٩%، ٧%. ولولا المعونات الأجنبية لزادت هذه الفجوة عن ذلك.

٢- الإسهام فى تمويل عجز ميزان المدفوعات ، حيث يبلغ عجز المعاملات الجارية فـــى ميـــزان المدفوعـــات عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢م ٨٥٠ ملـــيون دولار ولولا المعونات الأجنبية والتى بلغـــت ١١٤٣,٦ ملـــيون دولار فى صورة تحويلات رسمية صافية لكان عجز الميزان الجارى ١٩٩٣,٨ مليون دولار.

٣- ضخ جزء كبير من العملات الأجنبية فى الاقتصاد المصرى ممـــا ساعد على الاستقرار النسبى لسعر الصرف خلال فترة التسعينات.

٤- الإسهام فى إنشاء الكثير من المشروعات الاستثمارية خاصة فـــى مجال البنية الأساسية مثـــل المياه والمجارى والكهرباء والمدارس والطرق والجسور.

٥- الإسهام فى تخفيف الأعباء على المواطنين من خلال برنامج الغـــذاء للاستيراد السلعى وخاصة القمح مما حافظ على ثبات سعر رغيف الخبز.

٦- الإســـهام فى دعم القوة العسكرية للجيش المصرى من خلال المعونات العسكرية.

وهـنا نتسـاءل : هل المعونات الأجنبية كلها خير هكذا أم أن لها جوانب سلبية؟

هذا ما سنتعرف عليه فى النقطة التالية.

د – ملاحظات سلبية على المعونات الأجنبية لمصر:

فـى البداية يجب التأكيد على حقيقة هامة وهى أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مانح للمعونة الأجنبية لمصر حوالـى ٥٥% مـن إجمالى المعونات التى تتلقاها مصر من الخارج، وأن هـذه المعونة الأمريكية منحت عقب اتفاقية كامب ديڤيد من أجل صـالح إسـرائيل بالدرجـة الأولـى لتوفير الأمن لها، إلا أن القيادة السياسـة المصـرية خاصة فى عصر الرئيس حسنى مبارك لم يتأثر قـراره السياسـى الخاص بقضية السلام وضرورة أن يتحقق السلام الكـامل والعـادل فـى المنطقة، ومن هنا فلم يزر سيادته حتى الآن إسرائيل، وأصبح السلام ليس كما تريد إسرائيل سلاماً دافئاً بينها وبين مصـر فقط ، بل ظل سلاماً بارداً حتى تفى إسرائيل بالتزاماتها كاملة وتعطـى الفلسـطينيين حقهـم ، وبالتالى لا يمكن القول إن المعونات خاصـة الأمريكـية لهـا آثـار سياسـية سلبية على القرار السياسى المصـرى، وأعتقد أن ما حدث أخيراً بخصوص قضية الدكتور سعد الديـن إبراهيم خير شاهد على صلابة وحكمة الرئيس حسنى مبارك،

وكذا موقف سيادته من حرب العراق بالامتناع عن المشاركة فيها مع أمريكا وبريطانيا أو تقديم أية مساعدات لهما بصورة مباشرة.

هذا على الجانب السياسى أما على الجانب الاقتصادى فتثار عدة أمور سلبية منها ما يلى:

١- ارتباط منح المعونات بشروط غير ملائمة منها على سبيل المثال ربط دفع معونة لمرفق المياه برفع تعريفة استهلاك المياه على المواطنين.

٢- اشتراط استخدام خبراء ومستشارين وعاملين من رعايا الدول المانحة للإعانة فى تنفيذ المشروعات الممولة من المعونات بما يعنى استفادة الدولة المانحة بجزء كبير من المعونة. رغم ثبوت أنه يوجد فى مصر خبراء أعلى مستوى من الخبراء الأجانب فى المجالات الممولة من المعونات.

٣- اشتراط شراء سلع ومستلزمات بمبلغ المعونة من الدولة المانحة وقد ترد سلع رديئة أو مخالفة للمواصفات مثلما جاء فى أحدى الاتفاقيات بتوريد أبقار من الولايات المتحدة وثبت أنها مصابة بأمراض خطيرة.

ويقدر البعض أن حوالى أكثر من ٤٠% من أموال المعونات تنفق على الخبراء والسلع من الدول المانحة.

٤- عــدم الاستفادة الكاملة من أموال المعونات لوجود شروط لا يمكن للدولة المتلقية تنفيذها وفى هذا الصدد يقول البعض إن ٦٦% مــن المعونـــة الأمريكية المتاحة لم تستفد منها مصر ويرجع السبب فى ذلك إلى شروط أمريكية فى تنفيذ البرامج، وإن كـــان بـــلارد بيرسون مدير هيئة المعونة الأمريكية فى مصر يقول إن ٤% فقط من الأموال المتاحة هى التى لم يتم إنفاقها.

وبعـــد أن أتينا على المعونات الأجنبية والاقتصاد المصرى نختم هذه الورقة بنظرة الإسلام إليها فى الفقرة التالية.

رابعاً

المعونات الأجنبية فى ميزان الإسلام

فـــى الأصـــل تدخل المعونات إسلامياً فى باب الخير والتعاون الذى هو قيمة عليا مطلوبة إسلامياً ويحث عليها الإسلام الذى أمر بمد يـــد المساعدة إلى الغير، والفقه الإسلامي غنى بعقود التبرعات مثـــل الهبة والصدقة والقرض الحسن والعطية والوصية والعمرى والرقبى، ممـــا يوضح بجلاء موقف الإسلام من المعونات، وأما على المستوى الدولـــى فإن لنا فى فعل الرسول ﷺ قدوة حينما حدثت مجاعة فى مكة قـــبل أن يدخلهـــا الإسلام وكانت تتاصب الرسول والدولة الإسلامية العـــداء ومع ذلك حينما سمع رسول الله ﷺ بخبر المجاعة أرسل لمكة كمـــية مـــن الـــتمر لإغاثة أهلها، وبالتالى فالغرض من المعونات هو إنســـانى بالدرجـــة الأولى كما جاء فى قول الرسول ﷺ «كان الله فى عـــون العبد مادام العبد فى عون أخيه» ويلاحظ أن التعبير هنا بالعبد أيـــا كان فليست المعونة قاصرة من مسلم على مسلم، ومع كون الدافع للمعونـــات إنسانياً إلا أن هذا لا يمنع استفادة الذى قدمها معنويا، كما جـــاء فـــى قـــول الرســـول ﷺ «من سألكم بالله فأعطوه ومن دعاكم فأجيـــبوه، ومـــن أهدى إليكم فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه فادعوا لـــه».

وهـــذا مـــا يجـــب عليـــنا عمله تجاه من يقدمون إلينا المعونات الأجنبية ، كما أنه يجب العمل من الأصل على محاولة الاكتفاء الذاتى من التمويل حتى لا نحتاج إلى المعونات بل ونعود إلى مصاف الدول المانحـــة كمـــا كنا قبل ذلك، وهذا لا يكون إلا ببذل المزيد من الجهد لتحقيق التقدم الاقتصادى

والله الموفق